



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/36/688
S/14754

16 November 1981

ARABIC

ORIGINAL: FRENCH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣١ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١
وموجهة الى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أتشرف ، بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ،
بأن أنقل اليكم القلق العميق الذي تشعر به اللجنة ازاء آخر ما وصلها من معلومات عن موضوع
الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية .

وتشير هذه المعلومات الى أن مدنيا ، هو السيد ملاحيم ميلسون ، قد نيط به في ١ تشرين
الثاني / نوفمبر ١٩٨١ مسؤولية الاضطلاع بالادارة المدنية للضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل . وبهذه
المناسبة تظاهر السكان المحليون العرب احتجاجا على هذا التفسير الذي نددوا به باعتباره اجراء
يرمي الى فرض التفسير الاسرائيلي للحكم الذاتي في المنطقة .

وتشير المعلومات أيضا الى أن السيد ميلسون قد تلقى تعليمات من وزير الدفاع ، السيد
أريئيل شارون ، للاستعاضة عن العسكريين المكلفين بتحصيل الضرائب والتعليم ، والصحة ،
والاقتصاد ، وغيرها من الشؤون المدنية ، بمدنيين ، بما فيهم أفراد من العرب المحليين . وسوف
تنقل مسؤولية الأمن الداخلي الى القيادة المركزية للجيش الاسرائيلي .

وفي الأراضي المحتلة ، شهدت الذكرى الرابعة والستون لاعلان بلفور ، تنظيم مظاهرات
واحتجاجات متعددة . ففي ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ قام الطلبة الفلسطينيون بجامعة بير زيت
وهي أهم مؤسسة فلسطينية للدراسات العليا في الضفة الغربية ، باضراب عام . وعلى الرغم من أن
المظاهرات قد توقفت بعد الاضراب ، فان السلطات العسكرية الاسرائيلية قد أمرت باغلاق الجامعة ،

ويستفاد من آخر ما وصل من معلومات بهذا الصدد ، أن جامعة بير زيت تشن حاليا حملة
في اسرائيل وفي الخارج لاعادة فتحها من جديد .

والمدة التي سوف تبقى الجامعة طوالها مغلقة غير معروفة . وتفيد مقالات نشرت في الصحف أن المحكمة الاسرائيلية العليا ، التي رفضت التماسا من الجامعة ، بالفاء هذا الأمر ، أعطت تعليمات الى السلطات العسكرية بتحديد تاريخ انقضاء مدة اغلاق الجامعة .

وعلاوة على ذلك ، نظم تجار فلسطينيون اضرابا للاحتجاج على تعيين مدير مدني لشغل وظيفة في الحكومة العسكرية للضفة الغربية ، وانطلقت في نفس الوقت مسيرات احتجاج فني رام الله ، ونابلس ، وبيت لحم ، وسير زيت وغيرها من المدن الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي .

ولا تزال الحالة في الأراضي المحتلة غاية في التوتر والتفجر ، وسنوف تظل الأعمال المقترفة فيها انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن تزيد من حدة التوتر في المنطقة وتمرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وكل ذلك يثبت بوضوح أن من الإلحاح بمكان ضمان المراعاة الدقيقة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة منها تلك القرارات التي تمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٣١ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماساما ساري

رئيس اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف